الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢ اكتوبر ٢٠٠٢

يفتتحه مكتوم بن محمد بن راشد اليوم

«منتدى الأعمال» في دبي يناقش تحديات العولمة وانعكاساتها على المنطقة

دبي ـ «الخليج»:

يفتتح سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس سلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والإعلام اليوم منتدى الأعمال الذي ينظمه المعهد الدولي لتطوير الإدارة (IMD)، والذي يعقد تحت رعاية مدينة دبي للانترنت و«جميرا بيتش ريزيدنس».

وسوف يتطرق المنتدى الى كيفية مواكبة تحولات العولمة المتسارعة وتأثيراتها في السياسات والاستراتيجيات في الشرق الأوسط.

كما ستتخلل المنتدى مناقشات مكثفة ومفتوحة يتم من خلالها تناول محركات العولمة وتوجهاتها والسيناريوهات الممكنة في ما يتعلق بالتعامل معها، بالإضافة الى أسباب تهميش منطقة الشرق الأوسط، والانعكاسات الاقتصادية لأحداث سبتمبر/ أيلول على منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وسيستعرض المنتدى أيضاً الدروس المستفادة من الدول الأخرى ومن الخيارات الاستراتيجية بالنسبة الى المجتمعات والشركات الشرق أوسطية لكي تصبح مؤثرة ومتزعمة على الصعيد العالمي.

وفي الكلمة التي سيلقيها عبدالعزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث في المنتدى، سيركز على رصد ودراسة وتحليل أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون في اطار العولمة التي أسهمت في تسريع وتيرة انتقال البضائع والخدمات والأفراد والأموال والتقنيات والمعلومات والأفكار وتراجع الحواجز والحدود بين دول العالم ومناطقه.

ويقول عبدالعزيز بن صقر انه إذا كانت العولمة الاقتصادية تعني أساساً زيادة مطردة في معدلات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وتداخل الأسواق المالية العالمية وتدفق رؤوس الأموال، فإنها أدت الى تحويل العالم الى قرية كونية، أصبحت أكثر ارتباطاً وتشابكاً وأكثر عرضة للتأثير والتأثر بما يجري من أحداث على الساحة الدولية.

وبالرغم من ان ظاهرة العولمة ليست جديدة كلياً خصوصاً أن العولمة الاقتصادية بدأت في نهاية القرن التاسع عشر، فإن تقنية

المعلومات والاتصالات وانتشار أجهزة الكمبيوتر والانترنت سرّعت من وتيرة العولمة كما نشهدها الآن.

ويضيف انه مع ان العولمة قد تساعد بعض الدول على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والازدهار الاقتصادي، إلا انها يمكن أن تزيد من بؤس ومعاناة الشعوب في دول العالم الثالث. لذلك نظر البعض الى العولمة على انها مصدر تهديد للاقتصاد الوطني والأنظمة السياسية، او كعملية لإعادة توزيع الثروة والسلطة وستجعل القوي يزداد قوة والضعيف يزداد ضعفاً.

ونتيجة لذلك يقول: حاولت بعض الأنظمة السياسية التي شعرت بتهديد العولمة الاستفادة من المنافع الاقتصادية للعولمة ولكن من دون الالتزام بما يرافقها من الاصلاحات السياسية بذريعة المحافظة على سيادة الدولة وكرامتها. ولكن هذا الفصل أثّر سلباً وإلى حدٍ كبير في قدرة هذه الدول على الاندماج في العولمة الاقتصادية والاستفادة مما يمكن أن تقدمه من تسهيلات ومنافع تعود على الحكومات وشعوبها.

وينطلق ابن صقر من هذا السرد السريع والموجز للعولمة إلى الحديث عن أهمية دول مجلس التعاون وما تتمتع به من ثروات طبيعية، خصوصا انها تحتوي على ٤٦،٢٦٪ من احتياطات النفط المؤكدة ونحو ١٧،١٢٪ من احتياطات الغاز المؤكدة في العالم.

إلا أن اعتماد هذه الدول المفرط على النفط والغاز اللذين يشكلان نحو ٩٠٪ من إجمالي صادراتها وما يتراوح بين ٧٠-٨٠٪ من إجمالي الدخل، جعلها عرضة لهزات إقتصادية شديدة نتيجة لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن هذه الدول أصبحت تعتمد بشكل خطير على العالم الخارجي، لأن التجارة البينية تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم تجارتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وأدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدني حصة دول المجلس من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تزد على ١٪ من إجمالي الناتج المحلي الذي يُقدّر بنحو ٣٣١،٧ مليار دولار.

ويتابع ابن صقر ليؤكد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن ما تعانيه دول المجلس من صعوبات اقتصادية يعود فقط إلى أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، بالرغم مما ألحقته من ضرر. فهذه الدول تعاني من مشكلات اقتصادية تراكمت على مدى سنوات طويلة نتيجة

لعوامل عدة مثل تذبذب أسعار النفط والتكلفة الباهظة لحربي الخليج التي تُقدّر بنحو ٦٠٠ مليار دولار والإنفاق العسكري المرتفع وارتفاع معدلات النمو السكاني التي تتراوح بين ٣،٢-٣،٨٪ والتي تُعتبر من أعلى المعدلات في العالم، وعدم القدرة على تنويع مصادر الدخل واستمرار اعتمادها المفرط على النفط وكذلك عدم تحقيق الاستفادة القصوى من المواد في مرحلة الطفرة. وتظهر هذه الصعوبات الاقتصادية في العجوزات في الميزانيات العامة والديون الداخلية والخارجية ومعدلات النمو المنخفضة وضعف القطاع المصرفي ومحدودية أسواق الأسهم وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد ومعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات دخل الفرد وارتفاع معدلات المخاطر نسبياً على الاستثمارات.

أما في ما يتعلق بالانعكاسات المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول على اقتصادات دول المجلس، فيرصدها الباحث في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع العوائد، وفي الصعوبات التي واجهتها وتواجهها الاستثمارات الخارجية وخصوصاً في ما يتعلق بخطر تجميدها في الخارج وعدم توفر بيئة استثمارية وفرص مناسبة لها في أوطانها، حتى إن البورصات في دول مجلس التعاون خسرت نحو ١٦،٨ مليار دولار أو ما يعادل ١٠٪ من قيمتها الإجمالية بعد أيام قليلة من وقوع الأحداث.

ويؤكد نقطة في غاية الأهمية، مفادها أن الشركات العائلية باتت تواجه تحديات جديدة بسبب إصرار الولايات المتحدة على شفافية أعمالها وسجلاتها بذريعة تجفيف مصادر تمويل الإرهاب. ولكن وبالرغم من ذلك، فإن بعض المجالات الاستثمارية في دول المجلس لا تزال قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال المهاجرة بدليل أن ودائع المصارف في دول المجلس شهدت ارتفاعاً بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وزادت في المصارف السعودية، على سبيل المثال لا الحصر، بنحو ٢١،٤٩٢ مليار ريال سعودي ما بين أغسطس/ آب ٢٠٠١ وحتى أغسطس/ آب ٢٠٠٢.

وخلص المحاضر إلى القول إن على الحكومات والقطاعات الخاصة في دول المجلس أن تدرك أن هذا هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، وأن هذه الدول لا تمتلك خيار أن تتجاهل العولمة، لأن العولمة لن تتجاهلها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية